

# الشيخ

ذو القرنين

في

## شرح من السامعي

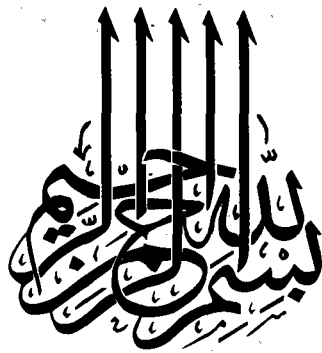
لابن الأثير

تبر الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم البرقي

الجزء الأول

تحقيق

عالم عبد الباسط الجزازي



التكافي

في  
مربع من السافى

جميع الحقوق محفوظة للناسر  
الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م  
بطاقة الفهرسة

ابن الأثير ، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ، ١١٤٩ - ١٢١٠  
الشافى فى شرح مسند الشافعى / لابن الأثير ؛

تحقيق : عامر عبد الباسط الجزار . - المنصورة :  
دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م

مجلد ١ ، ٢٤ سم

تدمك : ٧ - ٢٩٧ - ٣١١ - ٩٧٧

١- الفقه الشافعى

٢- الإمام الشافعى ، محمد بن إدريس بن عباس ٧٦٧ - ٨٢٠

١- الجزار ، عامر عبد الباسط ( محقق )

ب- العنوان

٢٨٥ ، ٣

رقم الإيداع : ٢٦٣١٢ / ٢٠٠٧م

دار الكلمة للنشر والتوزيع - مصر - المنصورة

المنصورة - ص.ب. : ١٦٧ ت ف : ٢٢٣٤٥٠٣ / ٥٠

محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

email: [mmaggour@hotmail.com](mailto:mmaggour@hotmail.com)

دار  
الكلمة  
للنشر والتوزيع

## تقديم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، وحجة الله على خلقه أجمعين ، بعثه الله تعالى بالدين القويم ، والصراط المستقيم ، وجعل رسالته عامة للناس إلى يوم الدين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته ، واهتدى بهديه إلى يوم الدين . . . . .  
 أما بعد :

فإن الله جل ثناؤه ، وتقديست أسماؤه ، بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

وأنزل عليه كتابه الذي هو أصل دينه ، فيه الهدى والنور لمن اتبعه ، وجعل رسوله الدال على ما أراد من خاصه وعامه ، وظاهره وباطنه ، ومجمله ومفصله ، وما قصد له الكتاب ، فكان ﷺ بسنته القولية والفعلية هو المعبر عن كتاب الله ، الدال على معانيه ، الهادي إلى طريق تطبيقه .

وقد عني صحابة رسول الله ﷺ بما صدر عنه ﷺ من أقواله وأفعاله ، فحفظوها في صدورهم وقيد بعضها عدد غير قليل منهم في الصحف ، ثم كانت موضع عناية العلماء الجهابذة في القرون الزاهية المشهود لها بالفضل ، فسمت همتهم إلى لم شتاتها ، وتلقيها من أفواه سامعيها ، وصدور حامليها ، وحفظها وتقيدها ، وتدوينها في المسانيد ، والصحاح ، والسنن ، والمعاجم ، والأجزاء ، بدقة بالغة وعناية لا نظير لها .

وما زالت عناية العلماء مستمرة في خدمة السنة النبوية المطهرة جمعاً وشرحاً وانتقاءً ، فكان من ذلك تأليف كثيرة مائة ، منها ما طبع ، وانتشر وتداوله الناس ، ومنها ما زال قابعا في المكتبات العامة ينتظر من يقوم بتحقيقه وإخراجه .

ومن أسهم في جمع أحاديث رسول الله ﷺ الإمام العالم الفقيه المحدث صاحب المذهب المشهور الإمام الشافعي ، حيث جمع مسنداً من أحاديث رسول الله ﷺ وسمى : «مسند الشافعي» ، وقد نال هذا المسند عناية فائقة من العلماء ، وكان من أولئك العلماء الذين لا تزال وستظل آثارهم باقية ، وأصواتهم بالحق صارخة عالية ،

وإن فارقوا هذه الحياة الدنيا ، واستقروا بدار الكرامة والرضوان ، العلامة البارع البليغ «ابن الأثير» صاحب النهاية في غريب الحديث والأثر ، وصاحب جامع الأصول في أحاديث الرسول، رحمه الله وأثابه رضاه ، فإنه قد أسدى إلى الأمة أعظم ما عليه يحمد بإخراجه للناس الكتب العظيمة المشهورة في الحديث وشروحه ، والفقهاء وأحكامه، والنحو واللغة ، وغير ذلك من العلوم التي أفادت وتفيد الأمة .

ومن هذه الكتب ، الكتاب الذي نقدم له ، فقد ذكره كل من ترجم له من العلماء: كالذهبي ، وياقوت وقال : « أبدع في تصنيفه ، فذكر أحكامه ولغته ونحوه ومعانيه، نحو مائة كراسة ) ، وابن خلكان ، والسبكي ، وحاجى خليفة ، وابن العماد ، وابن كثير ، وغيرهم .

فهذا كتاب يحتاج إليه كل باحث وطالب علم لم فيه من الفوائد الجممة والعلوم النافعة ، رحم الله الإمامين الشافعي وابن الأثير وأسكنهم فسيح جناته .

\*\*\*

## وصف مخطوطة الكتاب

عثر على المخطوطة في الهيئة العامة للكتاب ، قسم المخطوطات تحت رقم (حديث ٣٠٦) ، بمقاس ٢٤ × ١٤ ، وتقع في خمس مجلدات ، وتتراوح عدد الأسطر في الورقة ما بين ٢٢ - ٢٥ سطراً تقريباً ، والخط واضح ، والناسخ واحد .

وبدأ الكتابة فيها سنة ثلاث وثلثين وسبعمائة ، وانتهى في آخر سنة أربع وثلثين وسبعمائة .

وهناك نسخة أخرى في الهيئة العامة للكتاب تحت رقم (حديث ٦٩٧) ، وهي خمسة مجلدات أيضاً ، كتبت بخط رائق جميل ، كتبها الفقير إلى الله محمود حمدى ، على ذمة صاحب السعادة سلالة ذوى السيادة العالم العلامة والحبر البحر الفهامة حضرة السيد أحمد بيك الحسينى ، وكان الفراغ منها يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر شعبان سنة ١٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أجمل وصف سيدنا محمد النبي الأمي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

هذا وقد تم عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية ، وتخريج الأحاديث من مظانها التي أشار إليها المصنف ، وإثبات السقط من كتب الإمام الشافعي ومن مظانها الأخرى ، وتعديل بعض الألفاظ التي أخطأ فيها كاتب النسخة ووضعها بين معقوفتين .

وسنعمل جاهدين إن شاء الله تعالى على عمل فهرسة كاملة للكتاب تشمل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأعلام والأماكن والأبيات الشعرية وغير ذلك للتيسير على الباحثين وطلاب العلم .







## ترجمة المصنف (\*)

اسمه ونسبه :

هو العلامة البارع البليغ مجد الدين أبو السعادات : المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري المشهور بابن الأثير . والأثير هو أبوه محمد بن محمد بن عبد الكريم .

مولده ونشأته :

ولد بجزيرة ابن عمر - مدينة فوق الموصل على دجلتها ، سميت جزيرة لأن دجلة محيطة بها ، في سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٥٤٤هـ) ونشأ بها ، ثم تحول إلى الموصل في سنة خمس وستين وخمسمائة (٥٦٥هـ) ، ثم عاد إلى الجزيرة . ثم عاد إلى الموصل ، وتنقل في الولايات بها ، واتصل بخدمة الأمير مجاهد الدين قايماز بن عبد الله الخادم الزيني إلى أن توفي مخدمه ، فكتب الإنشاء لصحاب الموصل عز الدين مسعود الأتابكي ، وولى ديوان الإنشاء ، وعظم قدره .

قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٥ / ٥٠ ، ٥١ :

( وحدثني أخوه أبو الحسن قال : تولى أخي أبو السعادات الخزانة لسيف الدين الغازي بن مودود بن زنكي ، ثم ولاه ديوان الجزيرة وأعمالها ، ثم عاد إلى الموصل فتاب في الديوان عن الوزير جلال الدين أبي الحسن على بن جمال الدين محمد بن منصور الأصبهاني ، ثم اتصل بمجاهد الدين قايماز بالموصل أيضاً فنال عنده درجة رفيعة ، فلما قبض على مجاهد الدين اتصل بخدمة أتابك عز الدين بن مودود إلى أن توفي عز الدين فاتصل بخدمة نور الدين أرسلان شاه ، فصار واحد دولته حقيقة ، بحيث إن السلطان كان يقصد منزله في مهام نفسه ؛ لأنه أقعد في آخر زمانه ، فكانت الحركة تصعب عليه ، فكان يجيئه بنفسه أو يرسل إليه بدر الدين لؤلؤ الذي هو اليوم أمير الموصل ) .

(\*) انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ٢١ / ٤٨٨ ، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٣٠٤ ، معجم الأدباء لياقوت ٥ / ٤٩ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٢ - ٢٣ ، والأعلام للزركلي ٥ / ٢٧٢ .

طلبه للعلم :

تحدث ابن الأثير عن نفسه فى ذلك فى مقدمة كتابه جامع الأصول فى أحاديث الرسول ٣٥/١ فقال :

( مازلت فى ريعان الشباب وحادثة السن ، مشغوفاً بطلب العلم ، ومجالسة أهله ، والتشبه بهم حسب الإمكان ، وذلك من فضل الله على ولطفه بى أن حبه إلى ، فبذلت الوسع فى تحصيل ما وفقت له من أنواعه ، حتى صارت فى قوة الاطلاع على خفاياه وإدراك خباياه ، ولم آل جهداً - والله الموفق - فى إجمال الطلب وابتغاء الأرب ، إلى أن تشبثت من كل بطرف تشبهت فيه بأصرايى ، ولا أقول : تيمزت به على أترايى ، والحمد لله على ما أنعم به من فضله وأجزل من طوله ، وإليه المفرج فى الإسعاد بالزلفى يوم المعاد ، والأمن من الفرع الأكبر يوم التناد ، وأن يوزعنى شكر ما منحنيهِ من الهداية ، وجنبيهِ من الغواية ، وآتانيهِ من نعمة الفهم والدراية ، منذ المنشأ والبداية) .

شيوخه :

أما شيوخه الذين تلقى عنهم وسمع منهم كثير :

ففى الحديث : روى الكتب نازلاً فأسند صحيح البخارى عن ابن سرايا عن أبي الوقت . وصحيح مسلم عن أبي ياسر بن أبي حبة عن إسماعيل بن السمرقندى عن التنكتي ، عن أبي الحسين عبد الغفار ، ثم عن ابن سكينى إجازة عن الفروي . والموطأ عن ابن سعدون ، وسنن أبي داود والترمذى بسماعه من ابن سكينى ، وسنن النسائى أخبرنا يعش بن صدقة عن ابن محمويه .

وفى كافة علوم الشريعة : لقد تتلمذ على طائفة من المشايخ فى كافة علوم الشريعة : فأخذ عن أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان البغوي النحو ، وأبي الحرم مكى بن ريان بن شبة بن صالح الماكسينى الأدب والنحو ، وكذلك من أبي بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبي ، وأبي الفضل عبد الله ابن أحمد الخطيب وغيرهم .

وسمع ببغداد من أبي القاسم يعش بن صدقة الفراتي ، وأبي الفرج عبد المنعم ابن عبد الوهاب بن كليب الحراني ، وأبي أحمد عبد الوهاب بن علي بن علي وغيرهم .

ثناء العلماء عليه :

قال أخوه عز الدين أبو الحسن صاحب كتاب الكامل في التاريخ ٢٨٨/١٢ :

(كان عالماً في عدة علوم مبرزاً فيها ، منها الفقه ، والأصلان ، والنحو ، والحديث واللغة ، وله تصانيف مشهورة في التفسير والحديث والنحو والحساب وغريب الحديث ، وله رسائل مدونة ، وكان كاتباً مفلحاً يضرب به المثل ، ذا دين متين ، ولزوم طريق مستقيم ، فلقد كان من محاسن الزمان ، ولعل من يقف على ما ذكرته يتهمنى في قوله ، ومن عرفه من أهل عصرنا يعلم أنني مقصر ) .

وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان ٧/٤ :

( قال أبو البركات ابن المستوفي في تاريخ «إربل» في حقه : أشهر العلماء ذكراً ، وأكبر النبلاء قدراً ، وأحد الأفاضل المشار إليهم ، وفرد الأمثال المعتمد في الأمور عليهم ، وله المصنفات البديعة والرسائل الوسيعة ) .

وقال ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٤٩/٥ :

(كان عالماً فاضلاً ، وسيداً كاملاً ، قد جمع بين علم العربية والقرآن ، والنحو واللغة والحديث وشيوخه وصحته وسقمه والفقه ، وكان شافعيًا ، وصنف في كل ذلك تصانيف ) .

وقال الذهبي :

(القاضي الرئيس العلامة البارع الأوحده البليغ مجد الدين).

مؤلفاته العلمية :

ألف ابن الأثير تصانيف كثيرة ، طبع منها الكثير ، ولا زال البعض منها مدفوناً في خزائن المخطوطات ، ومحجوساً في المكتبات الخاصة ، وإليك بعضها على وجه الإجمال :

١ - الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف : في تفسير القرآن الكريم أخذه من تفسير الثعالبي والزمخشري .

٢ - جامع الأصول في أحاديث الرسول : جمع فيه بين البخاري ومسلم والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي والترمذي ، عمله على حروف المعجم ، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها ووصف رجالها ، ونبه على جميع ما يحتاج إليه منها .

- ٣ - جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد .
  - ٤ - الشافى فى شرح مسند الشافى : وهو الكتاب الذى نقدم له .
  - ٥ - النهاية فى غريب الحديث والأثر : وهو من أشهر ما صنف .
  - ٦ - الباهر فى الفروق : وهو فى النحو .
  - ٧ - البديع فى النحو ، أو البديع فى شرح فصول ابن الدهان .
  - ٨ - البنين والبنات والآباء والأمهات من رجال الحديث .
  - ٩ - تجريد أسماء الصحابة .
  - ١٠ - ديوان الرسائل .
  - ١١ - رسائل فى الحساب مجدولات .
  - ١٢ - الأذواء والذوات .
  - ١٣ - شرح كلمات لغوية مرتبة على حروف المعجم .
  - ١٤ - الفروق والأبنية .
  - ١٥ - المختار فى مناقب الأخيار .
  - ١٦ - المرصع فى اللغة .
  - ١٧ - المصطفى المختار فى الأدعية والأذكار .
- وغير ذلك من المؤلفات والمصنفات للمؤلف رحمه الله .

وفاته :

عاش ابن الأثير ثلاثاً وستين سنة ، وقد لازمه المرض فى آخر حياته ، حتى توفى فى يوم الخميس فى سلخ ذى الحجة سنة ست وستمائة (٦٠٦هـ) بالموصل ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

\*\*\*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على محمد وآله وسلم

الحمد لله الذى أنطق ألسنة الفصحاء بجوامع الكلم، وأغرق قلوب البلغاء بينابيع الحكم، ورفع أقدار العلماء بعوالى الهمم، إلى مراتب العلا الغوالى القيم. أحمده على تكاثر النعم وتناصر القسم، حمداً ينفى عن الأغراض أجناس التهم، وعن الأعراض أدناس الكبائر واللمم.

وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تصون الأسماع عن نقيصة الصمم، والألسن عن فضيحة العى والبكم.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله شهادة تشفى عليل الخواطر من سوء الفهم، وعليل الأفكار من السئام.

وأصلى عليه وعلى آله صلاة تهدى قائلها إلى طريق الحق الواضح اللقم<sup>(١)</sup> وتنير لسالكه جواء الطلب فى غياهب الظلم.

أما بعد:

فإن أحسن القول أصدقه، كما أن أصدق الفعل أحسنه وأمكن الكلام أصحه، كما أن أصح المعنى أملكه، وإنى وإن كنت فى هذا المقام طالب شكر، وراغباً فى جميل ذكر، فإن الحق لا يدفع والصواب لا يمنع، فرحم الله امرأاً عرف نفسه فوقف بها حيث انتهت، عالماً أن لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وازناً أقواله وأفعاله بميزان العدل، قائلاً فى الاعتراف بالحق بالقول الفصل لا كالغمر يحسب نفسه فطناً، أو كمن زين له سوء عمله فرآه حسناً، نعوذ بالله من موقف الخزى والندم، ومقام العجب ومزلة القدم، وإليه نرغب أن يوفقنا السداد من القول والعمل، ويعصمنا من الزيف والزلل، ويهديننا إلى أوضح السبل بمنه وكرمه.

وبعد أن استخرنا الله تعالى وسألناه التوفيق والهدى ومجانبة الريب/ واتباع الهوى ٢/ب فإننا لما تدبرنا ما توقفنا عليه من كتب العلماء وتصانيف الفضلاء من علماء الشريعة

(١) اللقم: وسط الطريق.

المطهرة، على اختلاف أغراضهم وآرائهم وتباين مقاصدهم وأهوائهم، وتشعب مباحثهم وأنحائهم، فوجدناهم بين مطيل ومقصر ومقل ومكثر، ومقتصر على نوع من العلم الذى قصد إليه، واقف عند فن من الغرض الذى حافظ عليه، ولكل ممن عرض حسنه [وأدبه]<sup>(١)</sup>. ووقفنا على معرض كتب من تصدى منهم لشرح أحاديث رسول الله ﷺ وأثار الصحابة رضوان الله عليهم، وسمعنا بعضاً فرأيناها كما قلنا مختلفة الأوضاع والمقاصد، غير متفقة المصادر والموارد، ورأينا كلاً منهم قد شرح أحاديث وترك غيرها، فأول من دون شرح الأحاديث أبو عبيدة معمر بن المثنى، جمع أحاديث يسيرة شرح ما فيها من غريب، ثم قفى أثره أبو عبيدة القاسم بن سلام، فزاد عليه فيما شرحه وجمع أحاديث كثيرة وشرحها، وأخذ على أبي عبيدة بعض ما شرحه، وبسط القواعد فى كتابه، وبه اقتدى الناس بعد، وعلى كتابه بنوا، وكان أبو عبيد ثقة عالماً عارفاً بما يرويه وما يقوله، ثم جاء من بعده: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، فجمع أحاديث كثيرة أخل بها أبو عبيد وشرحها وبسط القول فيها وذكر أشياء كثيرة، زعم أنه أخذها على أبي عبيد، وأودعها كتابه وبين وجه الصواب فيما عنده، ثم جاء أبو سلمان أحمد بن محمد الخطابى البستى، فجمع أحاديث أخر لم يذكرها واحد من هؤلاء الأئمة المذكورين، فشرحها وبسط القول فيها وأجاد علم الله تعالى فيما قاله، وبين أشياء كثيرة من أقوالهم وأظهر الصواب فيها.

ثم جاء بأخرة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري فصنف كتاب «الفاثق فى غريب الحديث»/ وذكر أشياء لم يذكرها السابقون لكنه أعاد أكثر ما ذكره من الأحاديث، فأحسن شرحه، ورتب كتابه أحسن ترتيب، وغير هؤلاء من الأئمة ممن تصدى لشرح غريب الحديث ممن وقفنا على كتبهم ومن لم نقف له على كتاب، فإنهم وإن كانوا جماعة فإن المشهور منهم هم هؤلاء المذكورون، وأما من عدا هؤلاء من الأئمة والعلماء ممن شرح الحديث فإن فيهم كثرة لا يمكن حصرهم وإثباتهم، إلا أن منهم من شرح أحاديث تتعلق بالأحكام الشرعية عند ذكرهم إياها فى معرض الاستدلال ليستنبطوا منه الأحكام المطلوبه، ولم يخصوا الأحاديث بكتاب مفرد، وهؤلاء هم أئمة الفقه، كثر منهم الله وأرشد معهم وقد فعل.

ومنهم من قصد إلى شرح كتب الأحاديث المدونة كما فعله أبو سليمان الخطابى فى شرح صحيح البخارى فى كتابه الذى سماه «أعلام السنة»، وفى كتابه الذى سماه

(١) كان بالمخطوطة لفظ غير واضح، ووضعنا هذا مكانه.

«معالم السنن في شرح سنن أبي داود السجستاني»، وكما فعله الفقيه أبو عبد الله: محمد ابن علي المازري في كتابه «المعلم في شرح صحيح مسلم»، وكما فعله أبو عمر: يوسف بن عبد البر في شرح كتاب الموطأ في كتابه الذي سماه «التمهيد»، وغير هؤلاء ممن تصدى لشرح كتب الحديث المدونة؛ فإن فيهم كثرة، إلا أنهم دون القسم الأول في الكثرة.

ومنهم جماعة أخرى قصدوا إلى تدوين أحاديث تتعلق بالأحكام وغيرها وشرحوها على نحو ما اختاروه من أنواع الشروح مثل الإمام: أبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي في كتاب السنن الكبير له، وكتاب «السنن والآثار» له، ومثل الإمام: أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الفراء في كتاب «شرح السنة» له، وغيرهما من الأئمة إلا أن هؤلاء دون القسم الثاني في الكثرة.

ومن عدا هؤلاء من العلماء فإن أغراضهم / ومقاصدهم في تأليفاتهم لا يقف عند ٣/ب حد، ولا تنتهي إلى حصر، بحسب ما يعرض لهم من الخواطر الداعية إلى التصنيف. إلا أنني لم أر فيما وقفت عليه أو سمعته أو بلغني أن أحداً تصدى لشرح «مسند الشافعي» - رحمة الله عليه - الذي يرويه عنه الربيع بن سليمان المرادي وقد جمعه أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، وهو كتاب مشهور بين العلماء مروى ثابت الإسناد متصل الطريق، ولقد عجبت من عُقول العلماء وذهول الفقهاء عن اغتنام هذه الفضيلة، وانتهاز هذه المنافسة، والمسابقة إليها، اللهم إلا أن يكون قد شرح ولم يصل إلى ولا بلغني، وأن ما لم أقف عليه ولا سمعت به من تصانيف العلماء وكتب الفقهاء لكثير لا يمكن حصره، هذا مع كون هذا المسند من أعلا المسانيد قدراً وأبعدها ذكراً وصاحبه أشرف العلماء وأجلهم، وأحد الأئمة المجتهدين بل واحدهم، وحيث لم أقف له على شرح إلا ما قصد إليه الإمام أبو بكر البيهقي في كتاب «السنن والآثار» من تدوين أحاديث الشافعي التي تضمنها هذا المسند، والتي جاءت في غيره من كتبه في الفقه وغيرها، فإنه وإن كان قد جمعها وتكلم عليها، فإنه لم يقصد في كتابه قصد الشارحين، وإنما تكلم على بعضها من جهة الإسناد وعلى بعضها من جهة الفقه، ولقد أحسن - رحمه الله - فيما قصد إليه فإنه أتى بكل حسنة ونبه على كل فضيلة، فناجتني نفسي أن أنتصب لشرح هذا الكتاب شرحاً جامعاً كل ما يتعلق به من أنواع الشروح وأقسام المعاني.

وتقضت الأيام وهذا العارض في النفس، ويقوى الخاطر المبارك ويشتد، والهمة

تتوزع إليه، والرغبة تنافس عليه، وأنا أعلل النفس بما يشغلها عن مقصدها، وهى لا ترعوى إلى مقالة ناصح، ولا يردها عن رأى صالح فى اغتنام متجر رايح فاستخرت الله/ عز وجل وشرعت فى العمل بهذا الرأى الذى أرجو من الله سبحانه الجزاء عليه وإتمام النعمة علىّ بالنظر فى الدار الآخرة إليه إنه ولى الإجابة.

وقد سميت « كتاب الشافى فى شرح مسند الشافعى » ، وأنا أسأل كل من وقف عليه من أولى الفهم والدراية، وأرباب النقل والرواية، ورأى فيه خللاً أو ملح منه زللاً، أن يصلحه فإنى مقر بالتقصير فى هذا المقام الكبير، معترف بالعجز عن الإحاطة بهذا البحر الغزير، والله الموفق للصواب فى القول والعمل بمنه وكرمه.

ثم لما يسر الله تعالى هذا الرأى ، وقدره نظرت فى هذه الأحاديث التى اشتمل عليها المسند المذكور فرأيتها مخرجة من بعض كتب الشافعى - رحمه الله - مثل : كتاب «استقبال القبلة»، وكتاب «الأمالى»، وكتاب «الإمامة»، وكتاب «الصيام الكبير»، وكتاب «اختلاف الحديث»، وكتاب «الرسالة» وغيرها من الكتب وسيجىء تفصيل ما صنفه الشافعى من الكتب فى ذكر مناقبه وفضائله مستوفاة مفصلة، وهى زائدة على الكتب المسماة فى هذا المسند.

وليس كتاب من كتبه إلا وهو مشحون بأحاديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه والتابعين، وأجلت الفكر فى هذا المسند، وهو ما أخرجه أبو العباس الأصم من الكتب المذكورة، وجمعه فرأيته صغير الحجم قليل الأحاديث بالنسبة إلى ما رواه الشافعى من الأحاديث والآثار، ثم هو على قلته كثير التكرار؛ لأن الشافعى - رحمه الله - كان يستدل بالأحاديث فى موضع من كتابه، ثم يأتى ذلك المعنى أو غيره من المعانى يدل هذا الحديث أو بعضه عليها فى موضع آخر من كتابه، أو فى غيره من الكتب، فيعود يستدل بهذا الحديث فيتكرر ذكره لتكرر ذكر ذلك المعنى؛ إما لاختلاف الموضوع أو لاشتماله على معنى آخر، وليست هذه الأحاديث المودعة فى هذا المسند جميع ما رواه الشافعى/ ولا جميع ما استدلل به على الأحكام الفقهية ، وغير هؤلاء الأحاديث التى وردت فى جميع كتبه؛ بل ولا جميع الأحاديث التى وردت فى الكتب التى سماها أبو العباس الأصم فى المسند، وذكر أنه أخرج الأحاديث منها.

فلمت أدرى ما كان غرض الأصم - رحمه الله - من اقتصاره على هذه الأحاديث التى خرجها من هذه الكتب وسماها «مسند الشافعى»، ولعله قد كان له غرض لم أقف عليه، فإن أغراض العلماء تختلف، ومقاصدهم تتباين.

أ/٤

ب/٤

وبالجملة فإن هذه الأحاديث التي تضمنها هذا المسند وإن كانت قليلة فإنها من أمهات الأحاديث الفقهية، وظواهر الأدلة الشرعية؛ وحيث تعين الشروع فيها والتزام شرحها رأينا أقرب الطرق في ذلك إجرائها على ما هي عليه من الوضع والترتيب وأن نبتدئ بالحديث الأول من المسند ونشرحه، ثم بالثاني، ثم بالثالث، وكذلك إلى آخر كل كتاب منها، ثم نتلوه بالكتاب الثاني وأحاديثه على النسق، ثم بالكتاب الثالث وهكذا إلى آخر المسند، ونذكر شرح كل حديث بعد ذكر متنه لكن صدتنا عن ذلك أمور:

**الأول:** أن كثيراً من الأحاديث قد تكرر كما ذكرنا في عدة مواضع، فإن نحن شرحنا كل حديث فيها تكرر الشرح، وإن نحن أحلنا بالشرح على ما سبق احتياج الناظر في الكتب أن يتجشم كلفة التطلب والاعتبار لهذا في أى موضع قد جاء، ثم الكتاب في نفسه كبير فيضيع الغرض.

**الأمر الثاني:** أن كثيراً من الأحاديث قد جاء في المسند في غير موضعه من أحكام الفقه كما جاء في أحاديث كتاب الرسالة، وكتاب اختلاف الأحاديث، وكتاب اختلاف الشافعي، ومالك وكتاب اختلاف على، وعبد الله. وكل واحد من هذه الأحاديث المودعة في هذه الكتب المذكورة هو دليل على حكم فقهي أولى المواضع به موضع ذلك الحكم الفقهي، وإنما أورده الشافعي في هذه الكتب لبيان ما تضمنه/ اسم ١/٤ الكتاب المودع فيه.

**الأمر الثالث:** أن أحاديث المسند مسرودة فيه على غير ترتيب ولا تنسيق، وإنما هي مخرجة من أماكنها في كتب الشافعي، ولا تكاد أحاديثها تنتظم ولا يتبع بعضها بعضاً، ولا يفهم كل حديث منها لم يخرج الشافعي؟ إلا بعد نظر وتدبر وفكر في معناه، ولعل الشافعي يكون قد أخرج هذا الحديث لمعنى ويشتمل الحديث على غيره من المعاني، فيظن أنه إنما أخرج لمعنى غير المعنى الذي أخرج له.

**الأمر الرابع:** أنها وإن كانت مخرجة على معاني الفقه فإن كتب الصدر الأول من الأئمة لم تكن مرتبة مبنية مفصلة على الوضع الذي عليه كتب الفقه اليوم، فإن كتب المتأخرين أحسن ترتيباً، وأتم شياً صنفاً، وأكمل تفصيلاً.

والنفوس إلى هذه الأوضاع المتأخرة أميل وفي تلك أزهى. فلما كان الأمر على ذلك رأينا أن ننقل الأحاديث التي في المسند إلى المواضع اللائقة بها، وترتيب الكتاب على ترتيب كتب الفقه المرتبة المبوبة المفصلة المتداولة بين أهل العصر لتكون الهمم لها

أطلب وفيها أرغب ، ونذكر كل حديث منها فى النوع والفرع والفصل والباب الذى أراد الشافى واستدل به هو ومن فهم كلامه من أصحابه والقائلين بقوله، الناقلين لمذهبه .

ثم أضفنا إلى الأحاديث التى فى المسند ما عرفناه مما رواه الشافى فى كتبه القديمة والجديدة ومما لم يجرى ذكره فى المسند ليعلم الواقف عليها أن ما تضمنه هذا المسند بالنسبة إلى ما لم يتضمنه من الأحاديث التى رواها الشافى قليل .

هذا مع أن الذى أضفناه من هذه الأحاديث المضافة إلى أحاديث المسند لم نتعرض إلى شرحها ؛ لأن الكتاب موضوع لشرح مسند الشافى المشهور الذى جمعه أبو العباس الأصم وإنما كان/ غرضنا بإضافتها ما قلناه من التنبيه على أن أحاديث المسند قليلة على حسب ما رواه الشافى - رحمه الله .

فأما بيان ما قصدنا إليه من هذا الشرح فهو أنا نبدأ فى أول كل حديث بأن نقول : أخبرنا الشافى ونذكر الإسناد ونريد بقولنا : أخبرنا الشافى الحكاية عن الربيع بن سليمان فإنه هو راوى المسند أو أكثره عن الشافى ولو أردنا بذلك أنفسنا لجاز؛ فإننا إذا قلنا : أخبرنا الشافى وقد أخبرنا عنه واحد عن واحد عن آخر إليه - فإن الشافى يكون قد أخبرنا إذا كان قد أخبر من أخبرنا؛ ولأن اللبس فى قولنا هذا منتف لتحقق المعنى؛ ولأننا لو ذكرنا إسناد كل حديث فيما بيننا وبين الشافى لطلال من غير حاجة إليه .

وقد سلك كثير من العلماء هذه الطريق ولنا فى الاقتداء بهم أسوة، ثم نذكر حسن الحديث وإن كان قد جاء من طريق أو اثنين أو ثلاث ذكرناها فى موضع واحد، وإن كان قد تكرر الحديث فى موضع آخر من المسند نقلناه إلى هذا الموضع، فإذا فرغنا من المتن شهدنا للحديث بالصحة والاستحسان والغرابة، ونحو ذلك من أنواع ما أطلق على الأحاديث، ثم اعتمدنا فى تصحيحه وتحقيقه على ذكر من أخرجه من الأئمة الستة ، الذين اشتهروا بتصحيح الأحاديث ونقلها وضبطها، واشتهرت كتبهم بالصحة والسلامة من الطعن كمالك بن أنس فى كتابه الموطأ، ومحمد بن إسماعيل البخارى فى كتابه الجامع الصحيح، ومسلم بن الحجاج النيسابورى فى صحيحه ، وأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني فى سننه ، وأبى محمد بن عيسى الترمذى فى جامعهم، وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى فى سننه ، الذين هم أئمة الأمصار وعلى كتبهم وقع تعويل العلماء فى جميع الأقطار .